منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

صنعاء وأبو ظبي..
المواجهة المباشرة

ورقة مقدمة من منتدى مجال

فبراير 2022م

لسنوات عديدة، وتحديدًا منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة مؤسسها الشيخ «زايد بن سلطان آل نهيان»، تتبع سياسة وسطية تضع الوساطة في القضايا الإقليمية في قلب علاقاتها الدولية. وفي عهد حكم الشيخ «زايد»، الذي امتد من عام 1974م وحتى وفاته في العام 2004م، انتهجت الإمارات سياسة خارجية، معتمِدة أساسًا على العلاقات الوثيقة مع دول الخليج، وأيضًا مع الدول العربية والإسلامية[1].

عَقِبَ تولي أولاد الشيخ «زايد» وانتقال الحكم من الأب المؤسس إلى الأبناء الوارثين، حدث تحولان أساسيان على مستوى السلطة في دولة الإمارات كان لهما تأثير واضح على مستوى دوائر صنع القرار السياسي وسياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية؛ فقد حدث تحول في النفوذ داخل فيدرالية الإمارات السبع، انتقل على إثره النفوذ من إمارة «دبي» إلى إمارة «أبو ظبي»، ومن أيدي حاكم «دبي»، الشيخ «محمد بن راشد آل مكتوم»، ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة «الصوري» الشيخ «خليفة بن زايد آل نهيان»، إلى أيدي ولي عهد «أبو ظبي» الشيخ «محمد بن زايد»[2].

هذا ولم يُسجَّل أي ظهور علني للشيخ «خليفة» منذ إصابته بجلطة دماغية في (يناير/ كانون الثاني 2014م)، ومن غير المرجَّح أن يعود إلى الحياة العامة مستقبلاً. وعلى الرغم من أن «محمد بن زايد» كان يمسك بمقاليد الحكم الفعلي من خلف العرش في «أبو ظبي» لسنوات عديدة، إلا أنه كان يتوخى الحذر في تصرفاته، حتى العام 2015م، على مستوى الفيدرالية، واضعًا في حساباته ضرورة تجنب الديناميات غير المتوازنة داخل أسرة «آل نهيان»، وكذلك على مستوى العلاقة البينية الداخلية مع إمارة «دبي»؛ لكن تلك القيود سقطت خلال العامين الأخيرين عندما تمكَّن «محمد بن زايد» من تعيين أفراد من دائرة أسرته المباشرة وغيرهم من الحلفاء المقربين في أهم مواقع صنع السياسات الاقتصادية والأمنية في إمارة «أبو ظبي»[3].

لم تقتصر التغيرات التي أحدثها الأولاد وعلى رأسهم «محمد بن زايد» على

الشأن الداخلي، بل امتدت إلى الشأن الخارجي وخاصة ما بعد ما عُرف بـ«الربيع العربي»، فقد انتهجت الإمارات منذ 2011م سياسة خارجية قائمة على نشر القوة، بدلًا من الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية التي تأسست عليها الدولة، وقد ركزت في سياستها الخارجية على التدخلات العسكرية والدعم للأفرقاء المحليين -بما في ذلك التدريب العسكري- في العديد من البلدان، كان اليمن هو التجسيد الأوضح لهذا التغيير في السياسة الخارجية، فقد كانت الإمارات العنصر الثاني بعد السعودية فيما سمي بالتحالف العربي على اليمن، التي انطلقت أولى غاراته في 26 مارس 2015م، إذ انخرطت الإمارات منذ الأشهر الأولى للحرب للتحرك العسكري على الأرض اليمنية، لا سيما في الجنوب اليمني وفي الساحل الغربي لليمن وخاصة في منطقة «باب المندب».

فعلى سبيل المثال، نشر الإماراتيون طوقًا من الميليشيات على طول المدن الساحلية والجزر في اليمن، فسيطروا على هذه المناطق بطريقة غير مباشرة من خلال المجموعات المسلّحة المحلية في المناطق الجنوبية والغربية. ولكن منذ عام 2019م، دخلت السياسة الخارجية الإماراتية في مرحلة حماية النفوذ، من خلال اعتماد موقف أقل حزمًا بهدف الحفاظ على النفوذ «الجيوسياسي» الذي اكتسبته الإمارات نتيجة بث القوة بعد عام 2011م. والدليل على إعادة الضبط هو الانسحاب العسكري الإماراتي من اليمن في عام 2019م، وفك الارتباط الإماراتي بالثكنات العسكرية في «إريتريا» وأرض «الصومال» (2019-2021). اليوم، تعطي الإمارات الأولوية للدبلوماسية على المغامرات العسكرية للحد من المخاطر «الجيوسياسية» وتحسين صورتها الدولية، ودبلوماسية المضائق تصب في هذا الإطار أيضًا. لكن الإمارات تجري تعديلات في سياستها الخارجية دون التخلي عن طموحاتها بأداء دور القوة الإقليمية المتوسطة: فالتعديل تكتيكي، كونه مرتبطًا بالوسائل التي اختيرت لتحقيق الأهداف «الجيوسياسية»، وليس تعديلاً استراتيجيًا. وهذا يعني أن سياسة طوق الميليشيات مستمرة، على الرغم من أن الدبلوماسية تحجبها في الوقت الحالي[4].

ساهمت العديد من الأسباب وخاصة على الساحة اليمنية، حيث استطاع الجيش اليمني واللجان الشعبية وخاصة خلال العام 2021م، إحداث تغيرات جوهرية

لاسيما في المسار العسكري، ما جعل «صنعاء» في موقع الفعل وفي خانة صنع الحدث، وهذا بدوره أجبر قوى الحرب على «اليمن» إلى الانتقال لخانة ردة الفعل، وليس الفعل كما كانت سابقاً، ما فرض عليها العودة القوية على الساحة اليمنية، عبر تصدر «الإمارات» وحلفائها للمشهد اليمني بدلا من «السعودية»، وهو ما تمثل بقيام الإمارات بسحب المليشيات التابعة لها في الساحل الغربي وفي أطراف محافظة «الحديدة» ونقلها إلى محافظة «تعز» وخاصة منطقة «المخا» و«باب المندب»، وكذلك نقلها إلى محافظة «شبوة»، وإطلاق عملية عسكرية تحت مسمى «إعصار الجنوب» مطلع يناير من العام الجديد 2022م.

الإمارات والتغييرات الاقتصادية:

لم تقتصر التغييرات العميقة التي سار عليها ولي عهد «أبو ظبي» الطموح «محمد بن زايد آل نهيان» (MBZ) -منذ سيطرة دولة «الإمارات العربية المتحدة» العام 2004م- على المجال السياسي والعسكري، بل امتدت إلى المجال الاقتصادي كجانب أساسي في الاستراتيجية للإمارات في عهد الأولاد. عمل «محمد بن زايد» على ما أُطلق عليه عملية «الإمارات العربية المتحدة» لعصر ما بعد النفط، وذلك من خلال تحويل البلاد من دولة تعتمد تقليديًا على النفط إلى اقتصاد متنوع. باختصار، يعتمد الاقتصاد المتنوع لدولة الإمارات العربية المتحدة على بناء مشاريع نفطية ضخمة، مثل الموانئ والمطارات، والتي حوّلت الإمارات العربية المتحدة إلى العمود الفقري الإقليمي لمنطقة التجارة الحرة لاستيراد وتصدير النفط والمجوهرات والإلكترونيات وغيرها[5].

لم تكن «الإمارات» بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية في عام 2008م، فقد تراجعت قيمة الاستثمار الأجنبي والعقارات، كما تضرر اقتصادها من جائحة «كورونا»، وعدم استقرار أسواق النفط العالمية.

أجبرت هذه التأثيرات الاقتصادية «الإمارات» على العمل لفرض سيطرتها على العديد من الموانئ والمطارات الهامة كجزءٍ من الخطط الكبرى لـ«محمد بن زايد». الآن، تمثل إعادة التصدير (وليس النفط) ما يقارب من 50% من إجمالي الصادرات، مما يجعل السلامة البحرية أولوية قصوى لدولة الإمارات العربية

المتحدة. في النهاية، تحول نجاح «محمد بن زايد» إلى تحول الإمارات من بيت رملي إلى بيت زجاجي، وكل شيء يسير على ما يرام، طالما أن الأبراج الزجاجية قائمة.

الأطماع الإماراتية بالسواحل اليمنية:

ووفقًا للاستراتيجية الجديدة التي اعتمدتها القيادة الجديدة لدولة «الإمارات»، كان لِزَامًا عليها تحديد السياسة الخارجية للدولة بشكل أساسي من خلال التجارة البحرية والأمن، وهو ما انعكس على التواجد الإماراتي في السواحل اليمنية والقرن الأفريقي.

على طول الساحل اليمني توجد موانئ وجزر مع منفذ إلى «المحيط الهندي» و«بحر العرب» و«البحر الأحمر» و«القرن الأفريقي»، بالإضافة إلى «باب المندب». سيساعد السيطرة على «جنوب اليمن» الإمارات العربية المتحدة في الحفاظ على هيمنتها التجارية في المنطقة، وتأمين الممرات المائية والمطارات، لتجنب نقاط الضعف في المستقبل[6].

سيقود طريق «الحرير البحري» التجارة البحرية، وهو جزء من خطط «الصين» الطموحة One Belt، One Road. وبحسب الخطة، ينبغي ربط نحو 60 دولة بتكلفة 4 تريليونات دولار، ورفع أهمية موقع «اليمن» الاستراتيجي كمحور مهم للتجارة البحرية، وهو ما سيقلل بطبيعة الحال من دور وأهمية موقع «الإمارات». بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإن المواقع الثلاثة الرئيسية المتعلقة بالتجارة البحرية هي محافظة «عدن» و«جزيرة سقطرى» و«باب المندب». تم التخطيط لمحافظة «عدن»، بما في ذلك «ميناء عدن»، كجزء من طريق «الحرير البحري»، تستضيف أكبر محطة حاويات في اليمن وتقع في «خليج عدن» بجوار أحد أكثر ممرات الشحن نشاطًا في العالم. كما يوجد في «عدن» أكبر مطار في اليمن بعد أن دمر المتدخلون مطار صنعاء، «عدن» الآن تحت سيطرة دولة الإمارات العربية المتحدة.

تأتي «جزيرة سقطرى» في المرتبة الثانية للأطماع الإماراتية، وهي عبارة عن جزيرة كبيرة محاطة بخليج عدن والمحيط الهندي وبحر العرب، ويحدها من

الغرب «القرن الأفريقي»، منحها موقعها الاستراتيجي هذا الإشراف على أحد أكثر ممرات الشحن نشاطًا في العالم. ومنذ دخول قوات التحالف إلى اليمن، سارعت الإمارات إلى فرض احتلالها لـ«جزيرة سقطرى». أخيراً، يعد «مضيق باب المندب» -أيضًا- جزءًا مهمًا من طريق «الحرير البحري» يربط المضيق «المحيط الهندي» و«البحر الأبيض المتوسط»، عبر «البحر الأحمر» و«قناة السويس»، وينتمي إلى ثلاث دول: «اليمن» و«جيبوتي» و«إريتريا». تمر حوالي 20 ألف سفينة عبر الخليج كل عام و9% من إمدادات النفط العالمية تمر عبر «باب المندب». الآن، «باب المندب» تحت سيطرة دولة الإمارات العربية المتحدة[7].

على الرغم من اهتمام التحالف - ظاهريًا- بوحدة «اليمن»، إلا أنه من خلال إعادة حكومة «هادي الشرعية» إلى «صنعاء»، كانت النوايا - على الأقل بالنسبة للإمارات - عكس ذلك تمامًا. تختلف طموحات «محمد بن زايد» عن طموحات ولي العهد الأمير «محمد بن سلمان». تسعى «السعودية» بشكل أساسي إلى تدمير «أنصار الله» وإبقاء «اليمن» دمية لها، والقضاء على أي تهديد للحدود الجنوبية؛ لكن «الإمارات» ترى في هذه الحرب فرصة لأخذ دور لها في الشؤون البحرية يتجاوز حجمها بكثير، باستخدام مبدأ «فرّق تَسد» الاستعماري. حققت «الإمارات» إمبراطوريتها البحرية التي نصبت نفسها بنفسها في اليمن، بمساعدة «الحراك الجنوبي»، وفي 2017م تم الإعلان عن إنشاء «المجلس الانتقالي الجنوبي».

ومع ذلك، حدث الاستيلاء على «باب المندب» بشكل مختلف. فرضت «الإمارات» هيمنتها على المضيق ببساطة من خلال بناء قاعدة عسكرية في جزيرة «بريم» الصغيرة غير المأهولة بالسكان. تقع «بريم» في أضيق ممر للمضيق - 26 كيلومتراً فقط - وإلى الغرب منه «جيبوتي» و«إريتريا» و«الصومال». بالمناسبة، أنشأت الإمارات قواعد عسكرية في إريتريا (عصب - ميناء / قاعدة) والصومال (بربرة - ميناء / قاعدة)، وفي جيبوتي بَنَتْ الإمارات ميناء في «دورال» (مع الصين). بأسلوب استعماري نموذجي، اتخذت الإمارات «الوصاية» على المضيق بين «البحر الأحمر» و«خليج عدن»[8].

وهنا يبرز تساؤل كيف تمكنت الإمارات، التي تفتقر إلى العديد من المقومات الأساسية للدولة القوية، من تحقيق ذلك؟!

يرى العديد من الخبراء والمختصين أن الإمارات تمكنت من تحقيق ذلك، لسببين، الأول: وهو الضوء الأخضر من «الولايات المتحدة». يأتي بعده من حيث الأهمية: الفشل السعودي وخاصة منذ تولى ولي العهد السعودي «محمد بن سلمان» العام 2015م وتحول «السعودية» إلى عبء يسبب الكثير من الإحراج على حلفائه الغربيين وخاصة الولايات المتحدة.

تنظر كل من «الولايات المتحدة الأمريكية» و«بريطانيا» لـ«محمد بن زايد» حليفًا موثوقًا به يمكنه خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة دون الإحراج العام الذي يميز «محمد بن سلمان». لذلك، فإن مضيق «باب المندب» يتناسب تمامًا مع نمط الحرب الباردة الثانية بين «الولايات المتحدة» و«الصين». الحليف العربي الذي يمكنه السيطرة على هذا المضيق الخطير يمنح «الولايات المتحدة: النفوذ لمحاربة طريق «الحرير البحري». ومن هنا الدعم في الحرب على «اليمن». يعرف «محمد بن زايد» أيضًا كيفية إبقاء الإمارات العربية المتحدة تحت الرادار من خلال استغلال -كما هو الحال دائمًا- قلة خبرة «محمد بن سلمان» وجهله في الأمور «الجيوسياسية»[9].

بالرغم من أن فكرة التحالف هي «سعودية» قادها الأمير السعودي الشاب قليل الخبرة «محمد بن سلمان»، في مشهد كان أقرب إلى استعراض القوة الإقليمية، إلا أن صدمتها تجلت بعد عدة سنوات من الإنفاق الضخم، والعديد من جرائم الحرب الموثقة، وسمعة مشوهة في العالم، وأصبح ولي العهد السعودي عمليًا محاصرًا، هذا على الرغم من حقيقة أن المملكة أنفقت مليارات الدولارات أكثر من الإمارات، بما في ذلك الثمن الكبير الذي تدفعه السعودية جراء الضربات اليمنية على القواعد العسكرية، وضد المنشآت الاقتصادية، سواء عبر «الصواريخ الباليستية» أو بـ«الطيران المسير».

تتحدث الأرقام الرسمية أنه منذ بداية الحرب على اليمن في العام 2015م وحتى العام 2018م، اعترفت الإمارات بمقتل 122 عسكريًا وإصابة آلاف الجرحى. كما تتحدث العديد من التقارير الإخبارية أن الإمارات أنفقت أكثر من 16 مليار دولار سنويًا للحفاظ على هيمنتها في الحرب على اليمن. مع العلم، أن إنفاق الإمارات لهذه المليارات انصب فقط على الخدمات «اللوجستية» والدعاية، وكذلك

كأجور للمرتزقة الأجانب الذين تعاقدت الإمارات مع العديد من الشركات العالمية منها شركة «بلاك ووتر». تمثل ما تقول الإمارات أنها خدمات لوجستية مقومات أساسية في دعم مليشياتها في اليمن التي تضمن من خلالها تأمين الممرات البحرية اليمنية.

الإمارات والحسابات الخاطئة في الحرب على اليمن:

اعتقد كل من «محمد بن زايد» و«محمد بن سلمان» أن الحرب ضد اليمن ستكون قصيرة، وستسمح لهما بالاستمتاع بمجد النصر؛ لكن بالنسبة لأولئك الذين يعرفون اليمن جيدًا، سرعان ما ظهرت العواقب غير المتوقعة لمثل هذه الآراء من خلال نظارات جهل الأمراء الوردية اللون وغيرت مسار الحرب. إحدى هذه النتائج هي نمو قدرات ودرجة احتراف أنصار الله، حيث بدأ «أنصار الله» القتال بالأسلحة الخفيفة، لكن بمرور الوقت بدأوا في إنتاج صواريخهم الباليستية الدقيقة وطائرات بدون طيار. و«عبد الملك الحوثي» على عكس كثيرين، لا يتردد في استغلال هذه الفرص لضرب السعودية[10].

خلال العام 2021م، أعلن قائد الثورة «عبدالملك بدر الدين الحوثي» - خلال حفل جماهيري سنوي بمناسبة مولد النبي محمد صلى الله عليه وآله – تدشين استراتيجية جديدة قائمة على الانتقال من «الدفاع» عن اليمن إلى «تحرير» اليمن حيث قال: (سنحرر بلدنا بالكامل ونستعيد جميع الأراضي التي احتلها العدو. هدف أعدائنا هو إخضاع أرضنا للولايات المتحدة وإنجلترا والإسرائيليين). وهذه الاستراتيجية تفرض على «صنعاء» الانتقال من الدفاع إلى الهجوم، وهو ما يعني بالضرورة أن تطال الهجمات من قال «السيد الحوثي» أنهم محتلين لليمن، أي دولتي «السعودية والإمارات»، وهما من بقي من التحالف العربي الذي كان يضم في بدايته 17 دولة.

وفقًا للاستراتيجية الجديدة لـ«صنعاء»، سيكون أمام «محمد بن زايد» خيار: إما الانسحاب الكامل من اليمن والتوقف عن دعم المليشيات اليمنية التابعة له، وهو ما يعني - بالضرورة - فقدانها السيطرة على الممرات البحرية والموانئ والجزر اليمنية، وإعادة صياغة استراتيجيتها وفقًا لما تسمح به قدراتها وإمكاناتها، والتخلي عن

الطموحات الإقليمية التي تتجاوز حجمها.

أو رفض هذا الخيار، وهو ما حدث على أرض الواقع، حيث عملت «الإمارات» على التراجع عن إعلان انسحابها من اليمن الذي أعلنته خلال العام 2019م، وتصدرت المشهد اليمني بشكل مباشر، وخاصة بعد سحب المليشيات التابعة لها من «الساحل الغربي» إلى «شبوة»، وقيادتها لما أطلق عليه «التحالف» عملية «إعصار الجنوب» نهاية ديسمبر وبداية يناير 2022م، عبر قوات ما تسمى «العمالقة» وهي عبارة عن «مليشيات جنوبية» ذات توجهات تكفيرية ومتأثرة بفكر «القاعدة»، وهذا الخيار الذي سلكته الإمارات كان لزامًا أن تكون له نتائجه وانعكاساته، مما يعني إمكانية شن هجمات على مختلف المنشآت والقواعد العسكرية خارج الإمارات وداخلها. في هذه الحالة، ستتأثر السياحة والاستثمار الأجنبي في الإمارات بشكل خطير، وستكون هناك ظروف مختلفة تمامًا للحرب.

كان ملاحظًا أنه وبحسب الباحث الروسي «روزين بوريس» أن الإمارات رفضت الخيار الأول وسلكت الخيار الثاني، وهو ما يعكسه استعداد «محمد بن زايد» للخيار الثاني سياسياً وعسكرياً. هذا العام وحده، حاولت «الإمارات» إبرام العديد من الصفقات، شراء أنظمة دفاع جوي من دول مختلفة، بما في ذلك «روسيا» و«الولايات المتحدة» و«اليونان» و«إسرائيل» و«كوريا الجنوبية». تستثمر الإمارات العربية المتحدة أيضًا في إنتاج أنظمة دفاعها الجوي لمواجهة التهديد المتزايد الذي تشكله سياستها الخارجية.

على الجانب السياسي، تمكن «محمد بن زايد» مؤخرًا من تخفيف التوترات مع «إيران» و«تركيا»، وسمح لـ«لصين» ببناء «ميناء/ قاعدة» على شواطئ «الخليج الفارسي». كما أقام علاقة ودية غير عادية مع «إسرائيل»، وحتى - ولم ينجح حتى الآن - حاول الاستثمار في ميناء إسرائيلي، والذي من المفارقات، هو جزء من خطط طريق «الحرير البحري». ربما يعتقد «محمد بن زايد» في أعماقه أن ذلك سيمنحه مزيدًا من الحماية من الغرب والجيران، ويعطي شرعية لخططه للسيطرة على الممرات البحرية.

في كلتا الحالتين، تشير تحركات محمد بن زايد الأخيرة لتعزيز دفاعات الإمارات إلى أنه يتوقع أن تتعرض إمارته لهجوم من «أنصار الله». دبلوماسيته الودية مع

جيرانه هي تكتيك يهدف إلى الحصول على إدانة قوية من المجتمع الدولي ضد أي ضربات لأنصار الله ضد الإمارات. ما مدى فعالية مثل هذا الرد الدولي على هجوم على الإمارات هو سؤال مفتوح[11].

يرى العميد اللبناني والخبير العسكري «شارل أبي نادر»، أنَّ الإمارات ما زالت متورطة، إذ ظهر هذا التورط بوضوح، وبمستوى أعلى من تورطها السابق في بداية العدوان، وبشكل مؤذٍ كان له، وبكل موضوعية، تأثير غير بسيط، إذ أظهرت معارك «شبوة» و«جنوب مأرب» مؤخراً، أنّها نزلت مباشرة إلى الميدان بضباطها وجنودها، وأنَّ هؤلاء قاتلوا بشراسة في مديريات «شبوة» المتاخمة لـ«مأرب» (عسيلان وعين وحريب) كأنهم يحررون بعض المناطق داخل الإمارات، كما بدوا في معركتهم غير مختلفين عن «مرتزقة السعودية»، وهم ينفذون أوامرها، بعد أن أرعبتها مؤخراً معركة «مأرب»، وما يمكن أن يحصل من تداعيات نتيجة تحريرها من قبل الجيش واللجان اليمنية، والتي سوف تشكل ضربة قاضية لكلّ أطراف التحالف في عدوانه على اليمن. من هنا، ضغطت «الرياض» - وبتسهيل ودفع أميركي أيضاً - بكلّ قوتها لتحريك الإمارات وحداتها البرية والجوية؛ في محاولة لتخفيف ضغط الجيش واللجان اليمنية عن مأرب[12].

السيطرة على السفينة الإماراتية:

في 3 يناير 2022م أعلن المتحدث الرسمي باسم الجيش اليمني، العميد «يحيى سريع» أن القوات البحرية اليمنية استولت على "سفينة شحن عسكرية إماراتية" محملة بالعتاد العسكري في المياه الإقليمية لليمن -دون ترخيص- للقيام "بأعمال عدائية". وفي المساء من ذلك اليوم، عقد العميد «سريع» مؤتمرًا صحفيًا عرض فيه العديد من مقاطع الفيديو للسفينة الإماراتية «روابي»، وأظهرت تلك المقاطع أن السفينة محملة بالعتاد والمعدات العسكرية التابع للتحالف.

واعترف بيان صادر عن التحالف الذي تقوده «الرياض» والذي نقلته وسائل الإعلام الحكومية في المملكة، بالهجوم بعد ساعات قليلة من وقوعه، حيث ادعى أن من أسماهم «الحوثيين» ارتكبوا "القرصنة المسلحة" للسفينة، كما ادعى «التحالف» أن السفينة كانت تحمل إمدادات طبية من مستشفى ميداني سعودي تم تفكيكه في

«جزيرة سقطرى» دون تقديم أي دليل.

ومن جانبه، قال «تركي المالكي» المتحدث باسم تحالف الحرب على اليمن في بيان: «يجب على الجماعة الحوثية أن تطلق سراح السفينة على الفور، وإلا سوف تتخذ قوات التحالف جميع التدابير والإجراءات اللازمة للتصدي لهذا الانتهاك، بما في ذلك استخدام القوة"، ثم قال التلفزيون السعودي الحكومي: أن «الحوثيين» يريدون نقل الأسلحة إلى السفينة. بدورها قالت حكومة الإمارات العربية المتحدة: إن السفينة كانت تحمل المساعدات الإنسانية، في حين أشار خبراء الأمم المتحدة في وقت لاحق إلى أن هذا الادعاء غير مقنع[13].

عملية «إعصار اليمن» المواجهة المباشرة:

فجر الاثنين 17 يناير 2022م أعلن الجيش اليمني تنفيذ عملية «إعصار اليمن» والتي قال: أنها استهدفت العمق الإماراتي، قبل أن يكشف ناطق الجيش اليمني في مساء ذات اليوم -عبر مؤتمر صحفي- أن القوات اليمنية استهدفت «أبو ظبي» و«دبي»، وما قال أنها مواقع حساسة داخل العمق الإماراتي، وأن الاستهداف تم بعدد من صواريخ «ذي الفقار» و«طائرات صماد 3»، وهذا النوع من السلاح هو أحدث المنظومات الهجومية التي كشف الجيش اليمني عن امتلاكها ضمن ترسانته العسكرية.

وكالة الأنباء الإماراتية «وام»، أفادت بوقوع حادثي تفجير، الأول قرب خزانات «أدنوك»، والثاني في مطار أبو ظبي الدولي. وقالت شرطة أبو ظبي «إنّ التحقيقات الأولية تشير إلى رصد أجسام طائرة قد تكون لطائرات بدون طيار استهدفت المنطقتين». وأوضحت «أنّ الهجوم الأول استهدف فيه صهاريج بترولية في منطقة مصفح آيكاد 3 بالقرب من خزانات أدنوك، والهجوم الثاني استهدف منطقة الإنشاءات الجديدة في مطار أبو ظبي الدولي».

كما أعلنت الوكالة، أنّ الحادث أسفر عن وفاة شخص من الجنسية الباكستانية وشخصين من الجنسية الهندية وإصابة 6 آخرين إصاباتهم بين البسيطة والمتوسطة وأنّ «السلطات المختصة بدأت تحقيقاً موسعاً حول سبب الحريق والظروف المحيطة به»[14].

لماذا الهجوم على الإمارات هذه المرة؟!

كثيرة هي القراءات والتفسيرات التي تتحدث عن العوامل والأسباب التي أوصلت الطرفين إلى المواجهة المباشرة، وهو ما تم تحاشيه منذ بداية الحرب على اليمن العام 2015م، لكن القيادة السياسية اليمنية كان لها تفسيرها الخاص الذي تم تقديمه من خلال رئيس الوزراء الدكتور «عبد العزيز بن حبتور»، الذي ساق العديد من الأسباب الأساسية التي أجبرت صنعاء على استهداف الإمارات ونقل المواجهة معها من المواجهة غير المباشرة إلى المواجهة المباشرة. ووفقا لابن حبتور فإن هناك ستة أسباب أساسية للهجوم على الإمارات:

أولاً: مشيخة الإمارات المتحدة، ومنذ الأسبوع الأول من العدوان، أسّست وحدات عسكرية مناطقية انفصالية جهوية في المحافظات الواقعة تحت سيطرة الاحتلال السعودي الإماراتي، أي في جنوب الوطن والساحل الغربي، تحت مسمّيات (الأحزمة الأمنية، والنُخب المناطقية، والألوية الإرهابية كألوية العمالقة المكوّنة من بقايا داعش والقاعدة والسلفيين) وغيرهم.

ثانياً: أسّست ما يُسمّى المجلس الانتقالي الجنوبي المناطقي الانفصالي، وزوّدته بالأموال السخية والأسلحة والمعدات والتجهيزات الكبيرة، والذي بدوره أسّس وشكّل فرقاً عسكرية وأمنية وعصابات من المرتزقة والمأجورين.

ثالثاً: استباحت الجُزر اليمنية في أرخبيل سُقطرى وميون، وشرعت في بناء القواعد العسكرية والمطارات والموانئ، وتجاوزت جميع الخطوط الحمر الوطنية باستقدام رحلات جوية خاصة، وشحنات سفن وبواخر عبر الموانئ والمراسي في تلك الجُزر، وبدأت بتغيير نظام شبكة الاتصالات في تلك الجُزر، واستقدمت أفواجاً من الخُبراء العسكريين الصهاينة الإسرائيليين لأغراض مشبوهة تخدم المشروع التطبيعي الصهيوني مع مشايخ وحكام الخليج (الأعْرَابي) المشبوه.

رابعاً: جهّزت مشيخة الإمارات في الآونة الأخيرة جحافل من الإرهابيين تحت مسمّى (ألوية العمالقة)، واختارت لها مسرحاً عسكرياً جديداً هو محافظة شبوة، وبالتالي هي تحاول أن تتوسع على نطاق واسع لاحتلال رقعة جغرافية جديدة إضافة إلى ما قد سيطرت عليه منذ سنوات في ميناء قنا (بالحاف) الذي حوّلته من ميناء لتصدير الغاز إلى ثكنة عسكرية أمنية مشبوهة بهدف تعطيل دور ميناء

بالحاف الوطني لتصدير الغاز اليمني.

خامساً: عطّلت مشيخة الإمارات الحياة المدنية والثقافية وحتى الإنسانية لمدينة عدن العصرية، وحوّلتها إلى مدينة ترتع فيها العصابات الإجرامية والوحوش الآدمية، وشرعنت السرقة والنهب للأراضي والعقارات الحكومية والخاصة، كما أباحت القتل خارج نطاق القانون، بما فيه قتل علماء الدين وأئمة الجوامع والمساجد في ضواحي مدينة عدن وأحيائها، كما أنها قد أنهكت المواطن العدني المدني بحرمانه خدمات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، وقطعت الرواتب عن قطاعات حكومية واسعة، مدنية وعسكرية، ودمّرت خدمات الشرطة الأمنية والمدنية، ووسّعت خدمات سجون (بلاك ووتر الأمريكية) والشركات الأمنية الأجنبية بمحققيها الأجانب المتوحشين في أساليب التعذيب غير الإنسانية.

كما سمحت السلطات العسكرية الإماراتية بمبدأ نهب وسلب أراضي المنطقة الحُرة وموانئها في مدينة عدن؛ كي يصبح ميناء عدن لا قيمة له، ولا لخدماته، وكي لا يكون منافساً في المقبل من الأيام لموانئ دبي وجبل علي وبقية الموانئ، كما أنها سمحت وهي سُلطة احتلال جديدة بنهب ممتلكات جامعة عدن لكي تُحرم الأجيال في المدينة مستقبلها.

سادساً: تعمّدت مشيخة الإمارات، ومنذ بدء العُدوان على اليمن، أن تُغلق وتُعطل عدداً من المطارات الحيوية والاستراتيجية في المحافظات الواقعة تحت الاحتلال، وأبقتها أشبه بمستودعات لحاجتها الخاصة، إذ أغلقت مطار الريان في حضرموت، ومطار ميناء بالحاف، وأجزاءً من مطار سُقطرى بعد أن سيطرت عليه بشكلٍ كامل، وأجزاءً من مطار المهرة بالتنسيق مع المحتل السعودي، كما أغلقت المطار الفرعي في جزيرة ميون، وكادت تُغلق مطار عتق لولا صراعها مع عملاء السعودية ومرتزقتها قبل أكثر من ثلاثة أعوام.

وقبل شهر تقريباً من تاريخنا هذا، فتحت الإمارات المتحدة باب التجنيد لتسجيل مرتزقةٍ جُددٍ يصل راتب المرتزق الواحد منهم إلى نحو 1600 درهم إماراتي، وفي الجهة المقابلة عملت الإمارات المتحدة مع شريكتها في الجريمة المملكة السعودية لتوجيه حكومة العملاء الهاربة في فنادق الرياض إلى زيادة الطبعات للعملة الوطنية اليمنية من دون ضوابط قانونية ولا نقدية ولا اقتصادية، والهدف

بطبيعة الحال هو إسقاط عملتنا الوطنية المحلية[15].

إسرائيل وارتدادات الضربة اليمنية:

كان لافتاً حجم التفاعل الإسرائيلي تجاه عملية «إعصار اليمن»، إذ شاركت معظم القيادات العسكرية والسياسية في إدانة الضربة وإعلان التضامن مع الإمارات، يقول بعض المتابعين أن التصريحات الصادرة عن قيادات كيان الاحتلال الإسرائيلي كانت أكثر من التصريحات الإماراتية نفسها.

في اليوم الثاني للهجوم اليمني على الإمارات سارع كيان العدو الإسرائيلي وبشكل رسمي إلى إعلان رغبته في المشاركة في الحرب على اليمن وقدم عرضا لأبو ظبي بالمساعدة كردٍ على الضربة اليمنية التي استهدفت قواعد عسكرية إماراتية وبعض مطاراتها الدولية. فقد أكد رئيس وزراء كيان الاحتلال الإسرائيلي «نفتالي بينيت» وقوف تل أبيب إلى جانب الإمارات، معلنا إدانته لما قال أنه «الهجوم الحوثي على الإمارات.. داعيا العالم إلى الوقوف ضد الإرهاب» حد تعبيره.

وقال بينيت في رسالة وجهها لابن زايد وتغريدة عبر تويتر: «أدين بشدة الهجمات الإرهابية التي نفذها الحوثيون المدعومون من إيران في أبو ظبي». وأضاف أن «إسرائيل تقف إلى جانب الإمارات، أقف مع الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الإماراتية». كما نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت نقلا عن مصادر أمنية إسرائيلية بأن تل أبيب عرضت على أبو ظبي المساعدة في حربها باليمن وفي التحقيق بالهجوم الذي شنه الحوثيين على الإمارات[16].

بدوره قال المُستشرِق الإسرائيليّ، إيهود يعاري، المُرتبط بمخابرات الكيان على جميع أذرعها، إنّه قد يسأل حُكّام الإمارات إسرائيل كيف يمكن أنْ تساعدهم في وقف المُسيَّرات الهجوميّة، لافتًا إلى أنّه على إسرائيل أنْ تُدرِك ما بات واضحًا: إنّها مسألة وقت حتى يصبح لدى الحوثيين القدرة على الوصول أيضًا إلى الأراضي الإسرائيليّة، على حدّ تعبيره[17].

وأضاف» كان هذا متوقعًا ولم يحدث فجأة، الإمارات تتعرض للنار وقد تجد نفسها متورطة في حرب خلال وقت قريب. فقد هاجمت طائرات من دون طيّار

الاثنين، لأوّل مرّةٍ، عاصمة الإمارات أبو ظبي التي تعتبر من أغنى مدن الخليج الفارسي، وبالطبع يمكن أنْ تستهدف هذه الهجمات دبي أيضًا. وأشار في مقالٍ نشره على موقع القناة الـ12 بالتلفزيون العبريّ، إلى أن قوات الحوثيين المدعومة من إيران نفذت تهديدها وضربت من على مسافة 1200 كيلو متر.

يعاري، الذي يعمل أيضًا محللاً للشؤون العربيّة بالتلفزيون العبريّ وباحثًا في معهد واشنطن، لفت إلى أنّه «منذ سنوات تعاني السعودية جراء هجمات الحوثيين التي أصبحت روتينية، إذْ يطلق الحوثيون الصواريخ حتى على العاصمة الرياض، ويهاجمون مطارات وقواعد عسكرية، كما شنوا عملية كبيرة ألحقت ضررًا كبيراً بأكبر منشأة للنفط في العالم في أبقيق، وقد اختار الرئيس ترامب عدم الرد عليها».. موضحا نقلاً عن مصادره الأمنيّة في كيان الاحتلال، أنّه "حتى الآن لم تتعرض الإمارات، التي تشارك منذ سنة 2015 في الهجوم السعودي ضد الحوثيين في اليمن، لضرباتٍ مباشرةٍ على أراضيها، لكن حاليًا تغير هذا الواقع بصورةٍ مطلقةٍ».

وأضاف «يعاري» في مقاله الذي نقلته للعربيّة «مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة»: الحوثيون الذين كانوا حتى الآن قد اكتفوا بمضايقة السفن الإماراتية في البحر الأحمر، يعلنون بالفم الملآن أنّه ما دام التدخل العسكري الإماراتي في القتال مستمرًا فإنهم سيوجهون مسيّرات تحمل الصواريخ نحو الإمارات لزرع الذعر، ولدفع الأجانب إلى مغادرة هذه الدولة، وبالتالي التسبب بتباطؤ حركتها الاقتصادية».

وشدّدّ المُستشرِق الإسرائيليّ على أنّ «الهجوم على أبو ظبي هو رد مباشر على النجاح الذي حققته «كتيبة العمالقة» التي تمولها الإمارات وتشرف عليها. وبعد أنْ سحب الإماراتيون القوات المحلية التي يشغلونها على ساحل البحر الأحمر، ركزوا جهدهم على ضربة مضادة مثيرة للإعجاب استهدفت الحوثيين في محافظة شبوة – البوابة إلى جنوب اليمن – وأفشلت العملية المستمرة التي يقوم بها الحوثيون.

وتابع «يعاري» نقلاً عن ذات المصادر، يبدو الآن «أنّ هناك توزيع عمل بين السعودية والإمارات، على الرغم من الخلافات الكثيرة بينهما إزاء إدارة الحرب: سلاح الجو السعودي ضاعف، بل زاد ثلاثة أضعاف هجماته ضد الحوثيين وبدأ بضرب قواعدهم في العاصمة صنعاء، والإماراتيون من جهتهم، يتحركون مع قوات

على الأرض في اتجاه الجنوب، كما يؤيدون -وهذا ليس سرًا- انفصال محافظات الجنوب عن سائر أقسام الدولة، ويقدمون دعمًا للانفصاليين المحليين. وقد يكون السعوديون فقدوا الأمل في إخضاع الحوثيين، وهم مستعدون لدعم هذه الفكرة».

وخلُص المُستشرِق الإسرائيليّ إلى القول «إنّ خطر تمدد الحرب في اليمن إلى الإمارات يفرض على الولايات المتحدة الاعتراف بأنّ محاولاتها إجراء مفاوضات جدية مع الحوثيين قد فشلت فشلاً ذريعاً»[18].

نتائج تداعيات الضربة على مسار الأحداث:

يُجمع العديد من الخبراء والمختصين على أن عملية «إعصار اليمن» باستهداف عدد من المواقع الحيوية في الإمارات برزمة من الطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية والمجنحة، على خلفية انخراط الأخيرة في العدوان على اليمن، جاءت متعددة التأثيرات والتداعيات، وأنها ستكون نقطة فارقة في تاريخ الحرب، وأن انعكاساتها لا يمكن حصرها على الطرف الإماراتي فقط، بل هناك العديد من الأطراف التي ستكون مجبرة على التوقف عندها وإعادة قراءة رسائلها ودلالاتها.

أولا: التداعيات على المستوى الداخلي:

في صنعاء، ثمّة ترقّب للموقف، وتعبيرٌ عن مستوى عالٍ من المعنويات والجهوزية للتصدّي، على رغم الغارات الهستيرية التي شنّها طيران التحالف السعودي - الإماراتي انتقاماً عقب ضرْب أبو ظبي، مرتكباً جرائم عديدة راح ضحيّتها العشرات من الأطفال والنساء والشيوخ، كان أهمها قصف السجن الاحتياطي في محافظة صعدة بتاريخ 21 يناير والتي راح ضحيته 91 شهيد وأكثر من 221 جريح مدني.

ما بعد «إعصار اليمن»، الجنوح الإماراتي نحو التهدئة من منظور صنعاء، يعني بالضرورة مساراً متكاملاً لا مكان فيه للحلول المجتزأة أو المرحلية، أوّل خطوة فيه تعديل السلوك انطلاقاً من التصرفات على الأرض. أمّا الاستمرار في تأدية الوظيفة الأمريكية، فهذا يعادِل دخول مرحلة تحويل الإمارات إلى «دولة غير آمنة» حيّز التنفيذ[19].

عند الحديث عن تداعيات العملية العسكرية على المستوى المحلي يمكننا سردها

من خلال النقاط التالية:

- عكست عملية «إعصار اليمن» العديد من الدلائل المهمة التي لا يمكن لكل ذي دراية بالأحداث تجاهلها، ففي المقاوم الأول جسدت العملية صدق التهديدات التي أطلقتها القيادات اليمنية منذ العام 2019، وأثبتت أن صنعاء لا ترى في الحرب النفسية والتهديدات استراتيجية يمكن اعتمادها في مواجهة العمليات العسكرية التي تنفذها الإمارات في اليمن.
- كما عكست العملية جانباً من القدرات العسكرية التي تملكها صنعاء سواء فيما يخص الصواريخ الباليستية أو الطيران المسير، مع العلم أن عملية كبيرة كـ «إعصار اليمن» تحتاج أولاً إلى قدرات استخبارية وإمكانيات تكنولوجية متطورة فضلا عن قدرات عسكرية ضخمة سواء فيما يخص الإمكانيات البشرية أو الإمكانيات المادية.
- أظهرت العملية قوة القيادة اليمنية وقدرتها على اتخاذ مثل هذا القرار الذي سيكون له تعبات عالية. قبل العملية كان هناك ما يمكننا اعتباره إجماع دولي على عدم استهداف صنعاء للإمارات باعتبار مثل هذا الموضوع يجعل صنعاء في مواجهة مباشرة مع معظم القوى العالمية التي ترى في أن أي تهديد للإمارات يعني تهديداً للأمن القومي العالمي، وأن الإمارات لا تعني القيادة السياسية الإماراتية بقدر ما تعني كل دول العالم التي لها مصالح مهمة في هذه الدولة، وبناء على هذه المعطيات يرى معظم الخبراء أن صنعاء لا يمكنها استهداف الإمارات؛ لذلك يجب على القيادة اليمنية القبول بكل ما تقوم به الإمارات على الأراضي اليمنية، وعدم الرد عليه، والاكتفاء باستهداف السعودية، لكن تنفيذ صنعاء لهذه العملية يعكس قدرة كبيرة لدى تلك القيادة على اتخاذ القرار وعلى تحمل أي تبعات قد تنتج عن العملية، وهو ما أكدته القيادات اليمنية بأنه لن تحظى الإمارات بالأمان إلا بشرط واحد وهو إيقاف كل تدخلاتها وأعمالها في اليمن، وغير هذا لا يمكن لأي قوة في العالم منح الإمارات الأمان إطلاقا.
- قدمت عملية «إعصار اليمن» الجيش اليمني واللجان الشعبية وكذلك القيادة السياسية في صنعاء على أنهم من يدافعون عن اليمن، وأنهم من يقود معركة التحرر الوطني في وجه القوى المحتلة لليمن، فمن المعروف أن هناك شبه

إجماعٍ شعبي -في معظم المناطق اليمنية حتى المناطق التي تتواجد فيها قوات التحالف كالمناطق الجنوبية- يرى في تصرفات الإمارات وسيطرتها على مقدرات اليمن بأنها أعمال دولة محتلة وخاصة في جزيرة سقطرى وجزيرة ميون وباب المندب، وكذلك سيطرتها على الموانئ والمقدرات الاقتصادية كميناء عدن وبلحاف في شبوة.

- إفشال مشروع تقسيم اليمن: يرى معظم اليمنيون أن المشروع الإماراتي في اليمن قائم على تقسيم اليمن وإعادة ذات الاستراتيجية التي سلكتها بريطانيا في المناطق الجنوبية خلال فترة الاحتلال البريطاني 1838م وحتى 1967م، القائمة على تقسيم اليمن، أولاً إلى شمال وجنوب، ثم تفتيت المناطق الجنوبية اليمنية إلى العديد من الإمارات والكنتونات الصغيرة التي تفتقد إلى أدنى مقومات الدولة حتى الدولة الضعيفة، وهو ما يمنح الإمارات التفرد بتلك المناطق اليمنية والتحكم المطلق بكل مقوماتها الاستراتيجية والاقتصادية. لذلك يرى معظم اليمنيون أن المواجهة المباشرة بين صنعاء وأبو ظبي تعني أن يد الإمارات لم تعد مطلقة، وأن نتائج هذه المواجهة التي يرون أنها تصب في صالح صنعاء بحكم عدم قدرة الإمارات على الصمود الطويل، أما الضربات اليمنية كما هي السعودية ستُجبر الإمارات على التخلي عن كل مشاريع العبث والتقسيم والتدمير التي تنفذها في اليمن.
- قوبلت العملية بارتياح شعبي كبير، فمنذ بداية الحرب على اليمن كانت الإمارات جزاءً أساسياً من تحالف الحرب وحتى اليوم، وبعد ما يقرب من ثمان سنوات لم يتبق من التحالف سوى السعودية والإمارات التي لم تتعرض لعملية عسكرية كبرى من قبل قوات الجيش اليمني واللجان الشعبية طوال السنوات الماضية، لكنها الآن بعد هذه العملية أصبحت جزاءً من نطاق الرد اليمني، وأصبحت تدفع ثمن مشاركتها في الحرب على اليمن، لذلك يرى الكثير من أبناء الشعب اليمني أن استهداف الإمارات هو جزء من الثأر اليماني التي يجب على الإمارات أن تدفعه، بل كان هناك توجهات شعبية يمنية تتمنى أن لا تنتهي الحرب دون أن يتم استهداف الإمارات وجعلها تدفع ثمن حربها على اليمن ومشاركتها في حصاره واحتلال أراضيه.

ثانيا: مسار الحرب على الساحة اليمنية:

جاءت عملية «إعصار اليمن» بعد أيام على إطلاق التحالف ما اسماها عملية «إعصار الجنوب»، وهي العملية التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة، روجت من خلالها وسائل إعلام الإمارات والسعودية والقوى اليمنية التابعة لهما، لما وصفوه بـ»الانتصارات العسكرية « في اليمن مع أن ما دار في أطراف محافظة شبوة لا يمكنه أن يحدث فارقا في مسار الحرب، نظرا للمساحة التي دارت حولها المواجهات والقى فيها التحالف بكل ثقله البري والجوي قبل أن تنعكس سلبا على فصائله.

فشل التحالف في فرض رؤيته السياسية للحل: جاءت عملية إعصار الجنوب ضمن مسار إعلامي هدف من خلاله التحالف لتحقيق ضغط على صنعاء باتجاه قبولها برويته للحل، شملت أيضا مناورات مصرية سعودية، ومصرية أمريكية، وسعودية فرنسية، واستدعاء قوات قطرية إلى السعودية وإرسال الصين بارجة إلى خليج عدن، بالتزامن مع تهويل العمليات العسكرية والحديث عن خطط لاقتحام الحديدة تارة وأخرى تعز وثالثة البيضاء ورابعة بتخفيف الضغط عن مأرب وخامسة باستعادة شبوة. لكن كل هذه الإرهاصات لم تستطع إجبار صنعاء على قبول رؤية التحالف للحل وإيقاف الحرب في اليمن وفقا لما يريده التحالف.

العملية اليمنية جاءت بعد قيام تحالف الحرب على اليمن لما اسماه (عملية إعادة تقييم) التحالف لعملياته في اليمن بعد 7 سنوات من الهزائم والفشل المتكرر في تحقيق أي انتصار يذكر على الأرض [20]. كما خلص من خلال ذلك التقييم إلى ضرورة تصدر الإمارات وفصائلها اليمنية للمشهد العسكري اليمني بدلاً من السعودية وما تسمى الشرعية وحزب الإخوان المسلمين الذي وصفهم بالفاشلين. وكانت عملية إعصار اليمن أولى العمليات الجديدة بعد التقييم بقيادة الإمارات، وهو ما يعني إجبار الإمارات على إن لم يكن على التوقف فعلى أقل تقدير إعادة التقييم الدقيق لكل خطوة تقوم بها في اليمن.

على المستوى الخارجي:

- نفّس التحالف السعودي الإماراتي شيئاً من غضبه، مُعيداً، كما في كلّ مرّة يتلقّى فيها صدمة عسكرية، استهداف صنعاء، التي ادّعى مجدّداً أنه استهدف منظومات

صواريخ وطائرات مسيّرة فيها، ليَظهر لاحقاً وسريعاً بُطلان تلك الادّعاءات. على أن العِبرة، على أيّ حال، ليست فيما فعله «التحالف» في الساعات الماضية، بل فيما سيفعله، وخصوصاً الطرف الإماراتي منه، في الأيام المقبلة، وهو الأمر الذي تترقّبه صنعاء لتبْني على الشيء مقتضاه[21].

- تمثل عملية «إعصار اليمن» أول عملية عسكرية كبرى تنفذها قوات الجيش اليمني ضد الإمارات منذ بداية الحرب على اليمن في مارس من العام 2015م، فمن المعروف أن القوات اليمنية كانت قد استهدفت الإمارات عدة مرات، مرة عبر استهداف مفاعل باراك النووي، وثانية عبر استهداف مطار أبو ظبي بطائرة صماد3 خلال عامي 2018 و2019م.
- استطاعت القوات اليمنية من خلال عملية «إعصار اليمن» تحويل الإمارات إلى دويلة غير آمنه وفقا لما ورد في المؤتمر الصحفي لناطق الجيش اليمني العميد سريع. كما كشفت ضعف الجانب الإماراتي ومنظومته الأمنية، ووفقا للخبير فايز الدوري، في حديث لـDW عربية، فإن المعطيات الأمنية والاستخباراتية الإماراتية لم تكن دقيقة في تقييم الموقف؛ مما أفضى إلى هذه الثغرة. ومن ناحية أخرى، لا توجد قوات دفاع جوي في العالم بأسره تستطيع العمل على مدار الساعة لمدة طويلة، وبالتالي فإن الحوثيين سيجدون كل فترة ثغرة يضربون من خلالها العمق الإماراتي، كما يفعلون مع السعودية منذ سنوات[22].
- أن العملية ستمثل تغيرا بمسار الحرب، وكشفت هشاشة الإمارات ووضعتها بحجمها الحقيقي، وفقا لما أكد رئيس المعهد الأوروبي للقانون الدولي والعلاقات الدولية والخبير في القانون الدولي ومستشار السياسة الخارجية، الأستاذ محمود رفعت، الذي قال: «إن قيام حكومة صنعاء بقصف أبو ظبي اليوم تغير كبير بمسار الحرب على اليمن الذي يعلن من خلال هذا القصف عن تطوير قدراته وكذلك استعداداته المستقبلية.. الإمارات لن تحتمل تكرار القصف إذ سترحل منها رؤوس الأموال بشكل سريع بحال التكرار؛ خاصة إذا شمل دبي ولن تحميها إسرائيل التي دفعتها للشرور»، مضيفا لم يكن أثر صواريخ اليمن المجنحة إصابة مستودع نفط، بل كشفت هشاشة الإمارات ووضعتها بحجمها الحقيقي بعيدا عن الإعلام الزائف، كما سلطت الضوء على التسليح الذي يكلف مئات المليارات سنويا، وأن

هزيمته أمر محتوم، ويبقى أهم ما كشفه قصف أبوظبي هو قدرة اليمن رغم حصاره برًا وبحرًا وجوًا لسبع سنوات[23].

- أن العملية اليمنية حطمت الصورة النمطية عن الإمارات التي تم ترسيخها لسنوات على أنها دولة آمنة.. ووفقًا لصحيفة «دايلي ميل» البريطانية، فإن الهجمات التي نفذتها قوات صنعاء على العمق الإماراتي حطّمت صورة الإمارات العربية المتحدة على أنها «واحة أمنية» وتركتها تفكر في مرحلة جديدة خطيرة من الصراع. وبحسب تقرير للصحيفة فإن الهجوم كان بمثابة صدمة للإمارات الثرية. كما نقلت دايلي ميل عن دانيا ظافر، مديرة معهد أبحاث «منتدى الخليج الدولي» القول: «إذا زاد هذا النوع من الهجمات من حيث الحجم والكم، فمن المؤكد أنه سيضر بسمعة الإمارات؛ لأنها مبنية على كونها واحة للأمن في الشرق الأوسط»[24].
- تقويض مكانة الإمارات عالميا، ووفقًا لما نشرته شبكة (سي إن إن) فإن تنفيذ قوات صنعاء لوعودها سيقوض مكانة الإمارات عالميًا، ويجعلها منطقة خطرة على المستثمرين، على الرغم من اعتماد هذه الدولة على الاستثمار كرافد أساسي للاقتصاد.
- إجبار الإمارات على مراجعة حساباتها، إذ لم تستفِق الإمارات من صدمة الضربة اليمنية بعد. وعلى الرغم من أن وزارة خارجيتها توعّدت بـ «الردّ في الزمان والمكان المناسبَين»، إلّا أن المستويات القيادية في الإمارة الغنية بالنفط، تعكف -أو هذا ما يُفترض بها فعله- على دراسة الموقف بدقّة، ربْطاً بمصالحها وبعيداً عن الأجندة الأميركية وضغوطها. ومن هنا، فإن أوّل حركة تأتي بها أبو ظبي بعد تلقّيها الضربات الاستراتيجية في عُمقها الحيوي، ستكون أوّل إشارة إلى صنعاء عن نوايا «عيال زايد» للفترة المقبلة. سيْل البيانات والتغريدات المُدينة والشاجبة والمستنكرة، وإنْ كانت الإمارات تطلبها وتحتاج إليها بشدّة، إلّا أنها لا تفيدها بشيء حيال المأزق الاستراتيجي الذي وضعتها فيه مسيّرات «أنصار الله» وصواريخها الباليستية والمجنّحة، إذ إن صنعاء تُشدّد على أن ضربة يوم الاثنين «ليست سوى البداية، وما يَصنع نهايتها هو الاستجابة الإماراتية العاقلة فقط». وهكذا، فإن «أنصار الله» لا تملك الكثير من الأقوال بعد الأفعال التي سجّلتها في مطارَي

دبي وأبو ظبي ومنطقة المصفح الصناعية، إلّا أن الثابت الوحيد هناك: أن «ما بعد إعصار اليمن ليس كما قبله»[25].

على مستوى المنطقة:

- كشفت عملية «إعصار اليمن» خطأ الكثير من القراءات التي كانت ترى أنه لا يمكن أن يسمح العالم لأي قوة مهما كانت بأن تستهدف الإمارات أو تهدد أمنها، باعتبار الإمارات جزءاً من الأمن القومي العالمي، وأن تهديدها يعني تهديد معظم القوى العالمية التي لها مصالحها المهمة في دولة الإمارات.
- رسالة هامة للسعودية. أولاً، لأنها كانت تعتقد يوماً بإمكانية إيجاد حل أو وسيلة لمواجهة فعالية المسيّرات والصواريخ اليمنية. وربما اعتبرت أن الإمارات قد تستطيع أن تؤدي دوراً مع الأمريكيين في هذا المجال، تستفيد منه بنفسها، بطريقة أو بأخرى، لتجد أنَّ وضع الإمارات مثل وضعها؛ منسيّة أمريكياً لناحية الدفاع الجوي.
- رسالة هامة إلى كيان الاحتلال الإسرائيلي: صحيح أنَّ الضربة فعلياً جاءت على أرض الإمارات ومنشآتها بين دبي وأبو ظبي، ولكنَّ تداعياتها كانت صاعقة على «إسرائيل» ربما أكثر من تداعياتها على الإمارات، وذلك في أكثر من اتجاه يمكن حصره بالتالي:

أولاً: نجاح العملية النوعية في أبو ظبي، وعلى مسافة تتجاوز 1200 كلم، يفتح باب الخوف والهواجس الإسرائيلية بقوة من وجود احتمال قريب جداً بأن تنجح ضربة يمنية مماثلة على مناطق جنوب شرق فلسطين المحتلّة، بدءاً من إيلات، وصولاً إلى النقب، وأبعد نحو الغرب ربما، وخصوصاً أن «إسرائيل»، بقدرتها العسكرية والتقنية والمخابراتية تعلم أكثر من الإمارات بأشواط أنَّ منظومات الدفاع الجوي في الأخيرة، وهي أميركية، وربما إسرائيلية، لا تختلف فعاليتها وإمكانياتها عن تلك المنظومات التي تملكها، والتي تنشرها لحماية أجوائها وسواحلها من الصواريخ والمسيرات، وفي كل الاتجاهات، الأمر الَّذي يدفعها بعد «إعصار اليمن» إلى أن تفكّر بطريقة مناسبة لحماية نفسها أكثر من تفكيرها بطريقة لحماية الدول الخليجية.

ثانياً: جاءت ضربة «إعصار اليمن» التي أصابت أبو ظبي ودبي؛ لتقضي على ما وضعته «إسرائيل» من آمال في الإمارات كنقطة ارتكاز استراتيجية لها على الخليج بمواجهة إيران، أرادت منها أن تكون منطلقاً لمشاريع مخابراتية وأمنية وعسكرية، تتوسع من خلالها في كلّ الاتجاهات التي تراها «تل أبيب» ضرورية، لحماية أمنها القومي، كما تدّعي، ولتوسيع تجارتها واقتصادها مع منطقة غنية تضم زبائن قادرين على الدفع بغزارة، وأيضاً، وهذا أساسي، لتسهيل أجندتها نحو التطبيع وتوسيع مروحة الدول العربية الخليجية التي يمكن أن تعقد معها تسويات واتفاقيات[26].

من هنا، يمكن تقدير التداعيات المهمة على «إسرائيل»، حيث لا يمكنها بعد اليوم أن تأمن لتركيز نقاط أمنية ومخابراتية وعسكرية، وحتى سياسية أو دبلوماسية وتجارية، ستكون حتماً معرضة للاستهداف الجوي أو الصاروخي على الأقل، وخصوصاً أنها لمست جيداً قدرة اليمنيين الاستعلامية والعسكرية على اختيار الأهداف بدقة واستهدافها بفعالية. وصحيح أنَّ حكومة العدو الصهيوني سارعت إلى عرض خدماتها الأمنية والمخابراتية على الإمارات، ولكن يبقى ذلك من باب التودّد الدبلوماسي لا أكثر، ومن باب عرض ما هو حاصل فعلاً، إذ إنَّ «إسرائيل» منخرطة أساساً منذ زمن بعيد، بمساعدة الدول الخليجية، وبقوة في العدوان على اليمن وفي مواجهة إيران، وذلك من كلّ النواحي، مخابراتياً وأمنياً وحتى عسكرياً، وخصوصاً في العدوان على اليمن.

- رسالة مهمّة إلى الولايات المتحدة الأمريكية: وهي الدولة التي ترى صنعاء أنها رأس الحربة في العدوان على اليمن، الذي انطلق منذ سبع سنوات وما زال يتواصل اليوم برعايتها وعنايتها، وهي مستاءة طبعاً، ولكن ليس بسبب نجاح مسيرات اليمنيين وصواريخهم في استهداف الإمارات، فهذا الأمر سيكون لمصلحتها، على الأقل في إبرام صفقات ضخمة لمنظومات دفاع جوي متطورة، مثل منظومة «ثاد» أو غيرها من المنظومات الأغلى ثمناً، وعلى الأقل في تعزيز ارتهان الإمارات لسياسة الأمريكي أكثر وأكثر، بهدف «حمايتها» المزيفة طبعاً، ولكنها فعلياً مستاء لأنَّ الإمارات -كنظام- التي جهّزها وحضَّرها ودعمها ووجَّهها لتكون بيدقاً نشطاً وفاعلاً لتنفيذ أجندته في المنطقة، خدمةً لـ«إسرائيل» أو

لاستراتيجيته بين الخليج واليمن وباب المندب وجزر اليمن كافّة، وصولاً إلى سواحل الدول الأفريقية على البحر الأحمر، لم تكن على قدر المسؤولية، وفشلت أولاً في حماية نفسها وعمقها، ولم تستطع أن تبرهن على أنها قادرة على أداء الدور المنفوخ الذي أناطها به الأمريكي، ومشكلة الأخير اليوم تكمن في البحث عن بيدق آخر قادر على الصمود بمواجهة إعصار أطراف محور المقاومة الذي يتمدد أكثر وأكثر[27].

- العملية هي من سترسم مستقبل الصراع. وشكل المرحلة المقبلة من المواجهة بين صنعاء ودول التحالف الأمريكي السعودي الإماراتي، يحدّده قرار أبو ظبي، بعد استفاقتها من صدمة «الرسائل المجنّحة». وهو قرار لا شكّ أن لواشنطن تأثيراً كبيراً على شكله وتوقيته وطبيعته، ولصنعاء دوراً أكبر في تفهّمه أو رفضه، مع ما يعنيه هذا، في الحالتَين، من دخول الحرب على اليمن منعطفاً حاسماً جديداً[28].
- زيادة التعاون العسكري بين الإمارات وكيان العدو الصهيوني، ووفقا لما نشرت صحيفة «يديعوت أحرنوت» الإسرائيلية فإن الإمارات تتطلع لتوسيع ترسانتها من أنظمة الدفاع الإسرائيلية المضادة للطائرات بدون طيار في أعقاب الهجوم الأخير على أبوظبي من قبل قوات الجيش اليمني واللجان الشعبية، وقالت: «إن تطلع الإمارات في الحصول على الأنظمة الإسرائيلية المضادة للطائرات بدون طيار تم بالفعل بعد أن قامت بشراء ونشر أحد هذه الأنظمة في الأشهر الأخيرة». ونقلت عن «إيتسيك هوبر» الرئيس التنفيذي لشركة «سكاي لوك سيستم»، وهي جزء من مجموعة Avnon HLS Group، قوله: «نظراً للحادث الذي وقع هذا الأسبوع، فإنهم يسألوننا الآن عما يمكننا تزويدهم به في أسرع وقت ممكن من قائمة طويلة من الأنظمة»[29].

استهداف اقتصـــادي:

- في خضم النهج الإماراتي الجديد المعتمد على تطوير اقتصادها، واستقطاب مزيد الحركة التجارية والسياحية، وفتح آفاق الاستثمار الخارجي، تأتي ضربة الجيش اليمني لمطار أبو ظبي لتخلط الأوراق. فبعد عامين من جائحة كورونا أرهق العالم بشكل واضح على الصعيد الاقتصادي، بدأت الدول تتحرك لترتيب

أوراقها الاقتصادية والتجارية. وهذا تمامًا ما تعمل عليه الإمارات، من خلال خطوات سياسية مفاجئة أحيانًا؛ لخلق أسواق جديدة وفتح مجال أكثر للاستثمار، كالتقارب مع تركيا. وهنا وجد الحوثيون ضالتهم؛ وهي: أن «الاقتصاد الإماراتي يعتبر من الاقتصادات السائلة التي تعتمد على السياحة والتجارة، بالإضافة إلى النفط. وبالتالي لا يحتمل مثل هكذا أعمال عسكرية»[30].

- تكثيف الضغوط الدولية على القيادة اليمنية، وذلك من خلال العمل على استهداف «حركة أنصار الله» من خلال القائمة الأمريكية للإرهاب، ووفقًا لما ذكرت «رويترز» فقد طلبت أبوظبي فعلا من واشنطن إعادة إدراج جماعة «أنصار الله» على قائمة الإرهاب، وأن أبوظبي ستعمل على زيادة الضغط من خلال عقد جلسة لمجلس الأمن الدولي بشأن الهجوم الحوثي على مطار أبوظبي، واستيلاء البحرية اليمنية على سفينة إماراتية قبالة الساحل اليمني في وقت سابق من هذا الشهر.

خـــتامًا:

إن هزيمة التحالف في اليمن ستهز إمارات وممالك غرب آسيا وتزيل طريق «الحرير البحري» من الإمارات وحلفائها. ستتمتع اليمن تحت حكم «أنصار الله» بفوائد مادية كبيرة وتأثير جيوسياسي من موقعها الاستراتيجي وثروتها الطبيعية، ومن المرجح أن ترغب في متابعة المشاريع الإقليمية والدولية مع شركاء موثوق بهم في النظام الجديد متعدد الأقطاب[31].

قائمة المراجـــع:

1 - كريستيان كوتس أولريخسن، زميل باحث في قضايا الشرق الأوسط في معهد بيكر للسياسات العامة في جامعة رايس/هيوستن-تكساس، الإمارات العربية: تحولات القوة والدور، https://studies.aljazeera.net/en

2 - مرجع سابق.

3 - مرجع سابق.

4 - إلينورا أردماغني، السياسة الخارجية الإماراتية: من نشر الميليشيات إلى دبلوماسية المضائق، مركز كارينجي، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021، https://carnegieendowment.org/?lang=en

5 - الكاتب: روزين بوريس، عقارب الساعة تدق" بالنسبة لدولة الإمارات في اليمن، صحيفة: الروسية ووتش، 19 يناير 2022، نقلا عن موقع الخبر اليمني،https://alkhabaralyemeni.net/

6 - مرجع سابق.

7 - مرجع سابق.

8 - مرجع سابق.

9 - مرجع سابق.

10 - مرجع سابق.

11 - مرجع سابق.

12 - شارل أبي نادر، إعصار اليمن»: ضربة استراتيجيَّة أصابت أكثر من عصفور بحجر واحد، 17 يناير، الميادين نت.

13 - صحيفة " لوموند ارب- lemonde-arabe" الفرنسية، ترجمة أسماء بجاش، صحيفة السياسية اليمنية، http://www.alsyasiah.ye/

14 - https://twitter.com/wamnews?ref

15 - عبد العزيز بن حبتور، ما هو الهدف لضرب الإمارات هذه المرة؟ 19 يناير، الميادين نت https://www.almayadeen.net/

16 - نقلا عن موقع نيوز لايك، بعنوان رسميا إسرائيل تعلن مشاركتها في حرب اليمن، وبينيت يؤكد وقوف تل أبيب مع الإمارات، الأربعاء 19 يناير 2022م.

17 - مُستشرِقٌ إسرائيليٌّ: مسألة وقت ويصبح لدى الحوثيين القدرة على الوصول للأراضي الإسرائيليّة- صحيفة رأي اليوم https://www.raialyoum.com

18 - صحيفة رأي اليوم مرجع سابق.

19 - جهود عُمانية لكبح التصعيد | صنعاء تترقّب اليوم التالي: المطلوب تحوّل شامل صحيفة الأخبار اللبنانية- https://al-akhbar.com

20 - عملية إعادة تحجيم التحالف، 19يناير، البوابة الإخبارية اليمنية https://yemnews.net/

21 - الإمارات بعد التأديب: ارتداع قسري؟ صحيفة الأخبار اللبنانية https://www.al-akhbar.com

22 - تحليل: بعد استهداف الحوثيين للعمق الإماراتي.. أبوظبي أمام اختبار صعب! يمن فيوتشر - دويتشه فيلله: الأربعاء, 19 يناير.

23 - محمد رفعت، 19 يناير صفحة على موقع تويتر https://twitter.com/DrMahmoudRefaat

24 - دايلي ميل: صنعاء حطمت صورة الإمارات، الخبر اليمني،20 يناير https://alkhabaralyemeni.net/

25 - حمزة الخنسا، جهود عُمانية لكبح التصعيد | صنعاء تترقّب اليوم التالي: المطلوب تحوّل شامل، صحيفة الأخبار اللبنانية، الأربعاء 19 كانون الثاني 2022.

26 - شارل أبي نادر، مرجع سابق.

27 - شارل أبي نادر، مرجع سابق.

28 - حمزة الخنسا، جهود عُمانية لكبح التصعيد- مرجع سابق.

29 - الإمارات تستعين بالدفاعات الإسرائيلية لحمايتها من الحوثيين، البوابة الإخبارية اليمنية،20 يناير https://yemnews.net/

30 - تحليل: بعد استهداف الحوثيين للعمق الإماراتي.. أبوظبي أمام اختبار صعب! يمن فيوتشر - دويتشه فيلله: الأربعاء, 19 يناير.

31 - روزين بوريس، مرجع سابق.

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري